إيدال

إستثمـر في لبنـان

برنامج الجسر البحري للصادرات اللبنانية "M.LEB"

تقرير حول النتائج المحققة بين ٢٠١٥/٠٩/١٧ و ٢٠١٧/٠٣/٣١

أيار ٢٠١٧

الفهرس

الفصل	الصفحة
ملخص التنفيذي	٣
I. تعريف البرنامج وأهدافه	٦
II. نتائج البرنامج ٢٠١٥-٢٠١٧	٨
أ- النتائج الكلية	٨
ب- نتائج الصادرات الزراعية	١٣
ج- نتائج صادرات الصناعات الغذائية	١٤
د- نتائج الصادرات الصناعية	١٥
III. السوق العراقي	١٧
IV. حركة النقل	١٩
أ- الشحنات ووجهتها	١٩
ب- الشاحنات المستخدمة	٢٠
V. عدد المصدرين المنتسبين للبرنامج	٢١
VI. موازنة البرنامج	٢٢
أ- الموازنة الحالية	٢٢
ب- الموازنة المقترحة	٢٣
VII. خلاصة	٢٤

ملخص التنفيذي

حقق برنامج "الجسر البحري للصادرات اللبنانية" نتائج ايجابية مقارنة بالأهداف التي وضعت له وذلك خلال السنة الاولى من العمل. إذ أن البرنامج الذي تم إنشاؤه من اجل ايجاد وسائل بديلة للنقل البرّي ولو مرحلياً من أجل معالجة أثار إقفال المعابر البرية بين سوريا والأردن والتي تعتبر المعبر الوحيد للصادرات اللبنانية، استطاع أن يضمن انسيابية الإنتاج اللبناني إلى الأسواق التقليدية ولاسيما دول الخليج والأردن، وحافظ على موقع المنتج اللبناني في هذه الأسواق الذي كان مهددا بفقدان مكانته وحصته من تلك الأسواق بالإضافة الى أنه ساهم في تثبيت ثقة المستوردين والمستهلكين بالمصدر والمنتج اللبنانيين، كما حافظ على التوازن داخل السوق اللبناني بين العرض والطلب عبر تسهيل تصريف المنتجات اللبنانية وتفاد تعرض المواسم للكساد. كما ساهم البرنامج بإعادة تشغيل جزء كبير من اسطول النقل البري الذي كان قد توقف عن العمل نتيجة إقفال المعابر البرية.

بدأ العمل في البرنامج بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٧ ولمدة سبعة أشهر بناء على قرار مجلس الوزراء رقم ١ تاريخ ٢٠١٥/٠٧/٠٢ والمرسوم رقم ٢١٥٦ تاريخ ٢٠١٥/٠٨/١٠ ثم جدد بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١٣٤ تاريخ ٢٠١٦/٠٥/٠٥.

سجل في البرنامج شركتين بحرية لكل شركة باخرتين RORO معدل سعة ٦٠ شاحنة لكل باخرة وقد عملت البواخر الاربع بشكل منتظم بمعدل باخرة كل خمسة أيام وكان مرفأ طرابلس هو المرفأ الذي أعتمد لانطلاق البواخر من لبنان وذلك مرورا بقناة السويس ووصولا الى مرفأ دبا في المملكة العربية السعودية ومرفأ العقبة في المملكة الاردنية.

بلغت كمية الصادرات التي تمت عبر البرنامج خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٥/٠٩/١٧ ولغاية ٢٠١٧/٠٣/٣١ حوالي /١٠٣،٨٥٣/ طن حيث بلغت الصادرات الزراعية (من فواكه وخضار) حوالي /٩٢،٥٥٧/ طن وسجّلت الصادرات الصناعية نتائج بلغت /٢،٦٢١/ طن، في حين سّجلت صادرات الصناعات الغذائية كمية بلغت /٨،٦٧٤/ طن.

بلغ عدد الشحنات المصدّرة على متن العبّارات البحرية /٥،١٧٦/ من ضمنها /٤،٥٥٥/ شحنة مدعومة وذلك خلال ٩٨ رحلة بحرية للعبّارات الاربع المسّجلة والمنتسبة الى برنامج الجسر البحري للصادرات اللبنانية. أما فيما يتعلق بالأسواق التي تم التصّدير إليها فإن الجزء الأكبر تم تصديره إلى دول الخليج من خلال مرفأ ضبا في المملكة العربية السعودية حيث شكلت نسبة

٨٥ % من إجمالي الصادرات في حين كانت أسواق المملكة الهاشمية الاردنية من خلال مرفأ العقبة هي الوجهة الثانية بنسبة ١٥%.

أما بخصوص التصدير الى الأسواق العراقية نشير هنا أن معبر التنف على الحدود السورية العراقية قد أقفل بعد اقتراح المشروع والذي جاء لمعالجة مشكلة اقفال معبر نصيب بين الحدود السورية والاردنية مما اضطر المصدرين الى تصدير منتجاتهم الى العراق عبر تركيا باستخدام العبارات لكن البرنامج لم يشمل الدعم على العراق.

وقد تبين لنا ان الكميات المصدرة شهرياً أخذت منحاً تصاعديًا منذ انطلاق البرنامج إذ ان المصدرين احتاجوا الى بعض الوقت للتأقلم مع نظام جديد من النقل غير معتادين عليه. وسجلت اقصاها في شهر شباط ٢٠١٦ وذلك بعد تعديل قيمة الحوافز الممنوحة عن كل شاحنة، وادناه في شهر نيسان ٢٠١٦ وذلك يعود الى انتهاء العمل في الجزء الاول من البرنامج في ٢٠١٦/٠٤/١٧ ليعود ويستأنف العمل به في ٢٠١٦/٠٥/٠٥.

ورغم أن البرنامج قد وضع لمساندة الصادرات من القطاعين الزراعي والصناعي الا أن العديد من المصدرين خاصة الصناعيين قد عمد إلى استخدام وسائل التصدير البحري عبر الحاويات كونها اقل كلفة لكنها تحتاج لمدى زمنية اطول للوصول الى بلد المقصد، لذا فإن الجزء الذي استخدم النقل البحري عبر العبارات من خلال البرنامج هو الجزء الخاص بالمنتجات الزراعية التي يصعب تحميلها وتصديرها عبر الحاويات المبردة لأسباب مرتبطة بنوعية المنتج وعمره الافتراضي والصادرات الصناعية التي تطلب سرعة التوصيل. لذا فإن الجزء الأكبر من الشحنات التي تمت عبر البرنامج كانت للمنتجات الزراعية (٨٩%) وشكلت المنتجات الصناعية ومنتجات الصناعات الغذائية ١١% فقط من مجمل الشحنات عبر البرنامج.

رصد للبرنامج حسب قرار مجلس الوزراء مبلغ ٢١ مليار ليرة لبنانية وقد بلغت كلفة البرنامج منذ انطلاقته ولغاية ٢٠١٦/١٢/٣١ حوالي / ١٥،٩٨٦،٨٨٦،٠٠٠/ ل.ل. ومن المتوقع ان يغطي المبلغ المتبقي كلفة البرنامج خلال الأشهر الثلاث الأول من العام ٢٠١٧. وهي المدة التي أقرها مجلس الوزراء بناءَ على قرار مجلس الوزراء رقم ١٣٤، تاريخ ٢٠١٦/٠٥/٠٥ والذي تم بموجبه تجديد العمل بالبرنامج من ٥ ايار ٢٠١٦ الى ٣١ اذار ٢٠١٧ او الى حين نفاذ المبلغ المرصود للبرنامج.

وحيث أن الظروف التي أدت الى إنشاء المشروع لم تنتفي بعد بل زادت تعقيدا من خلال إقفال معبر التنف على الحدود السورية العراقية لذلك يحتوي التقرير إقتراح تجديد البرنامج مع إضافة السوقي العراقي اليه والكلفة المقدرة له.

I- تعريف البرنامج وأهدافه

وضعت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان برنامج "الجسر البحري للصادرات اللبنانية" (Maritime Lebanese Exports Bridge) بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم ١ تاريخ ٢٠١٥/٧/٢ والقاضي بالموافقة على مشروع يرمي الى اعطاء المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان سلفة خزينة بقيمة ٢١ مليار ل.ل. (واحد وعشرون مليار ليرة لبنانية) لدعم فرق كلفة تصدير المنتجات اللبنانية الى الدول العربية عبر البحر. وبدأ العمل في البرنامج بتاريخ ٢٠١٥/٠٩/١٧ لمدة سبعة اشهر ثم تم تجديد العمل به، من ٥ ايار ٢٠١٦ الى ٣١ اذار ٢٠١٧ او الى حين نفاذ المبلغ المرصود للبرنامج (بناءَ على قرار مجلس الوزراء رقم ١٣٤، تاريخ ٢٠١٦/٠٥/٠٥).

يهدف هذا البرنامج إلى دعم الفارق بين كلفة النقل البرّي قبل إغلاق المعابر وكلفة النقل البحري للصادرات والمنتجات اللبنانية الزراعية والصناعية إلى الدول العربية التي تستخدم العبّارات من موانئ لبنان وإلى بعض موانئ الدول العربية وذلك أثر النتائج السلبية التي اثرت على الصادرات اللبنانية بسبب إقفال المعابر البرية نتيجة الأزمة السورية.

يهدف برنامج "الجسر البحري للصادرات اللبنانية" الى:

- ضمان انسيابية الإنتاج اللبناني إلى الأسواق التقليدية ولاسيما دول الخليج والأردن.
- الحفاظ على موقع المنتج اللبناني في هذه الأسواق.
- الحفاظ على التوازن داخل السوق اللبناني بين العرض والطلب عبر تسهيل تصريف المنتجات اللبنانية.
- تثبيت ثقة المستهلك في هذه الأسواق بالمنتج اللبناني وجودته.
- تأكيد مصداقية المنتجين والصناعيين والزراعيين اللبنانيين تجاه شركائهم التاجريين في هذه الاسواق والتزاماتهم تجاه الغير.

فقد بني برنامج الجسر البحري للصادرات اللبنانية "M.LEB" على ثلاث نقاط أساسية:

- المساهمة في فتح خط منتظم للنقل البحري بين الموانئ اللبنانية ومرافئ الأسواق المستهدفة لنقل المنتجات اللبنانية عبر العبّارات.
- تسهيل مهمة تأمين نقل حوالي ٣٥ شاحنة يومياً محمّلة بالمنتجات اللبنانية الزراعية والصناعية والصناعات الغذائية إلى الأسواق المستهدفة.

- منح دعم مباشر للعبّارة عن كل شاحنة محملة بالمنتجات اللبنانية المصدّرة الى الدول المستفيدة والمستقبلة والتي تستخدم العبّارات على مختلف اشكالها (RoRo) او (RoPax) وباختلاف خطوط النقل التي يمكن ان تسلكها ان بشكل مباشر عبر قناة السويس او بشكل غير مباشر عبر الموانئ المصرية، حيث تقوم الدولة بتغطية بعض فروقات الاسعار بين كلفة النقل البرّي قبل اغلاق المعابر و كلفة النقل البحري.

يستفيد من دعم كلفة النقل البحري كافة الأشخاص اللبنانيين الذين يرغبون في تصدير المنتجات اللبنانية على كافة أنواعها الزراعية والصناعية والصناعات الغذائية والذين سوف يشحنوا بضائعهم من خلال الشركات الناقلة المعتمدة من قبل "إيدال" إلى دول الخليج والمملكة الأردنية الهاشمية عبر مرفأي ضبا والعقبة، على أن يتم التقدم بطلب إلى المؤسسة. يقسم المستفيدون الى ٤ فئات:

- المصدّرين او التجّار الزراعيين المنتسبين الى برنامج"AgriPlus"
- المصدّرين او التجّار الزراعيين الغير منتسبين الى برنامج"AgriPlus"
- المصدّرين او التجّار الصناعيين
- مصدّري او تجّار الصناعات الغذائية

II–نتائج البرنامج ٢٠١٥-٢٠١٧

أ- النتائج الكلية:

خلال السنة الاولى وسبعة اشهر من تطبيق برنامج M.LEB (٢٠١٥/٠٩/١٧ الى(٢٠١٧/٠٣/٣١) بلغت الصادرات الكلية عبر البرنامج /١٠٣،٨٥٣/ طن موزعة على المنتجات الزراعية (٩٢،٥٥٧ طن) الصادرات الصناعية (٢،٦٢١طن) و صادرات الصناعات الغذائية (٨،٦٧٤طن).

نسبة كل منتج من الصادرات الكلية ٢٠١٥-٢٠١٧

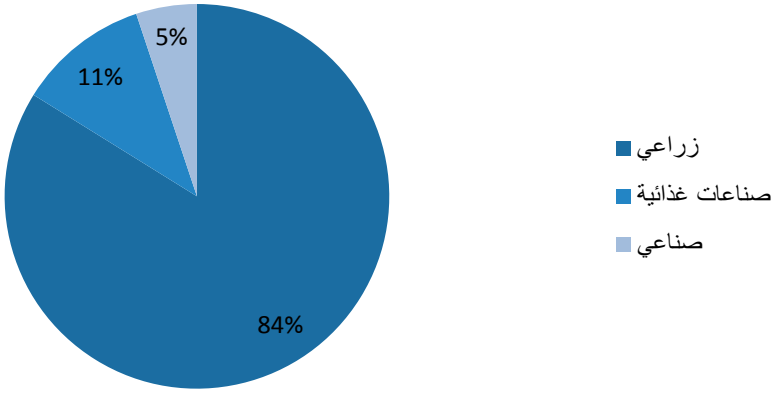

وقد شهد شهر تشرين الأول من العام ٢٠١٦ تسجيل اعلى كمية من الصادرات عبر البرنامج محققاً /١١,٣٧١/ طن فيما كانت ادنى الكميات التي تم تصديرها خلال شهر نيسان من العام ٢٠١٦ وقد بلغت /٣١٢٤/ طن وذلك نتيجة توقف البرنامج خلال هذه الفترة قبل أن يعاد تجديده في شهر أيار. مع الاشارة الى ان الكمية التي تم تصديرها عند إطلاق البرنامج في شهر أيلول لا يمكن مقارنتها بباقي الأشهر كونها تمت خلال ١٣ يوماً فقط حيث انطلق البرنامج في اليوم السابع عشر من الشهر.

كمية الصادرات الشهرية لسنة ٢٠١٥-٢٠١٧

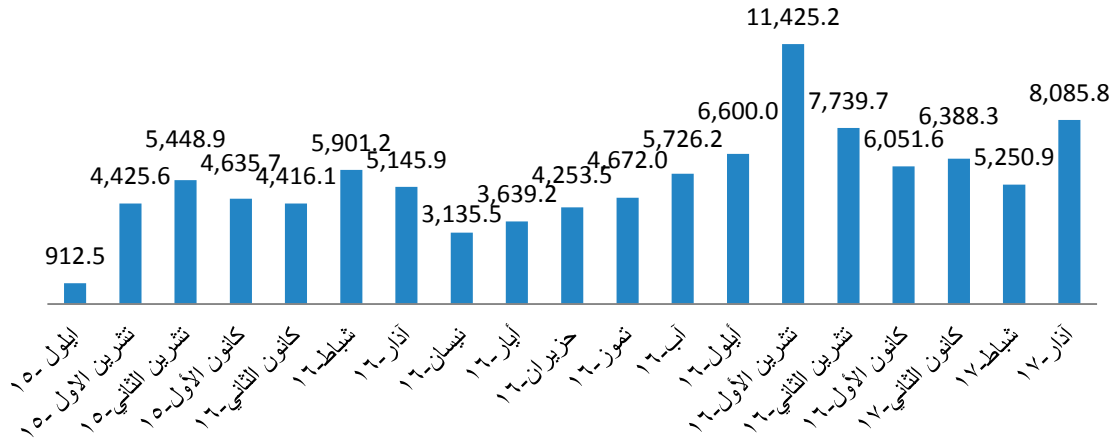

ان التصدير عبر العبارات خلال شهر نيسان لم يتوقف مع انتهاء العمل بالبرنامج، في ٢٠١٦/٠٤/١٧ حيث استمرت العبارات في نقل الشاحنات بانتظار تمديد العمل فيه والذي تم بتاريخ ٢٠١٦/٠٥/٠٥ ولمدة سنة. غير ان الكميات التي صدرت عبر العبارات خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٦/٠٤/١٤ الى ٢٠١٦/٠٥/٠٥ لم تكن مدعومة وهو ما يفسر تراجع الكميات المصدرة خلال شهر نيسان.

من ناحية أخرى فقد بلغ عدد الشحنات المصدّرة على متن العبّارات البحرية / ٥١٥٥/ من ضمنها / ٤٥٥٥/ شاحنة مدعومة وذلك خلال ٩٨ رحلة بحرية للعبّارات الاربع المسّجلة والمنتسبة الى برنامج الجسر البحري للصادرات اللبنانية (AZOV – MED BRIDGE – BEKAA DREAM – MED LINK). يمكن للرسم البياني التالي توضيح عدد الشاحنات المدعومة المصدّرة.

الشحنات المصدرة ٢٠١٥-٢٠١٧

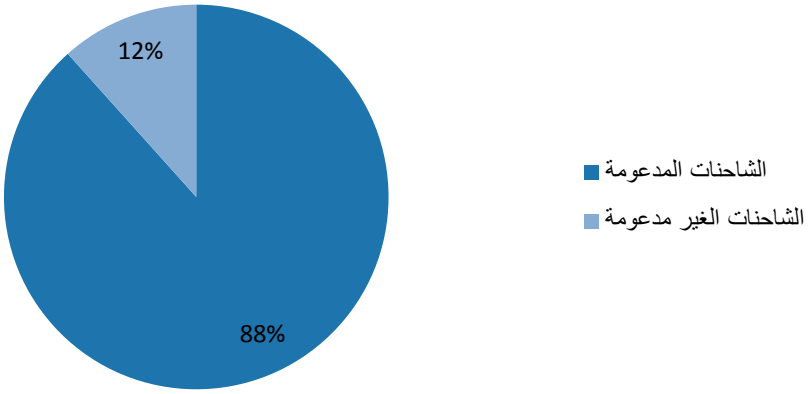

وقد بلغ المعدل الوسطي الشهري للشحنات المدعومة التي تمت بإستخدام العبارات عبر البرنامج خلال العام ٢٠١٦-٢٠١٧ حوالي ٢٣٩ شحنة ويمكن للرسم البياني التالي أن يبن كميات الشحنات شهريا.

عدد الشاحنات المدعومة لسنة ٢٠١٥-٢٠١٧

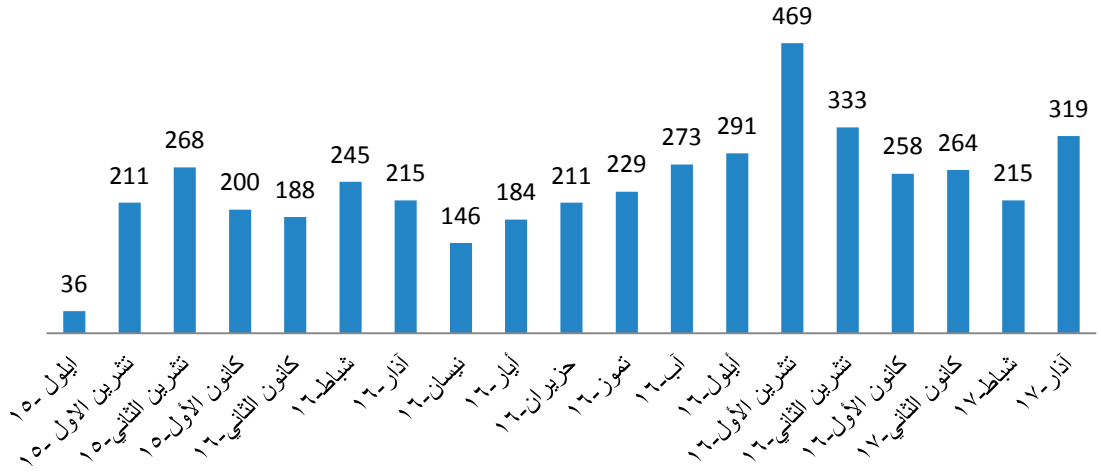

أما فيما يتعلق بالأسواق التي تم التصّدير إليها فإن الجزء الأكبر من الشاحنات كانت وجهتها مرفأ ضبا في المملكة العربية السعودية حيث شكلت نسبة ٨٥ % من إجمالي وجهة الشاحنات في حين كانت المملكة الهاشمية الاردنية من خلال مرفأ العقبة هي الوجهة الثانية بنسبة ١٥%.

وجهة التصدير ٢٠١٥-٢٠١٧

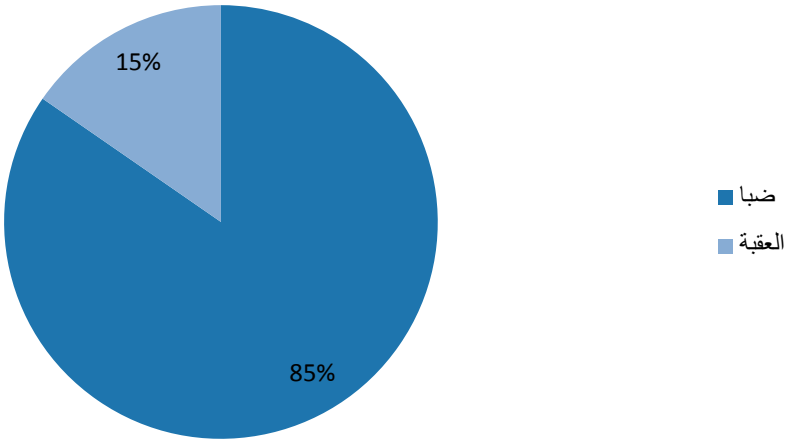

فيما يخص بلد المقصد والكميات التي صدرت له فإن المملكة العربية السعودية حلت أولا يحث بلغ حجم الكميات المصدرة لها / ٥٨١٠١/ طن وقد توزعت الصادرات على الدول وفق ما يلي:

الصادرات عبر البرنامج وفق المنتج وبلد المقصد ٢٠١٥-٢٠١٧

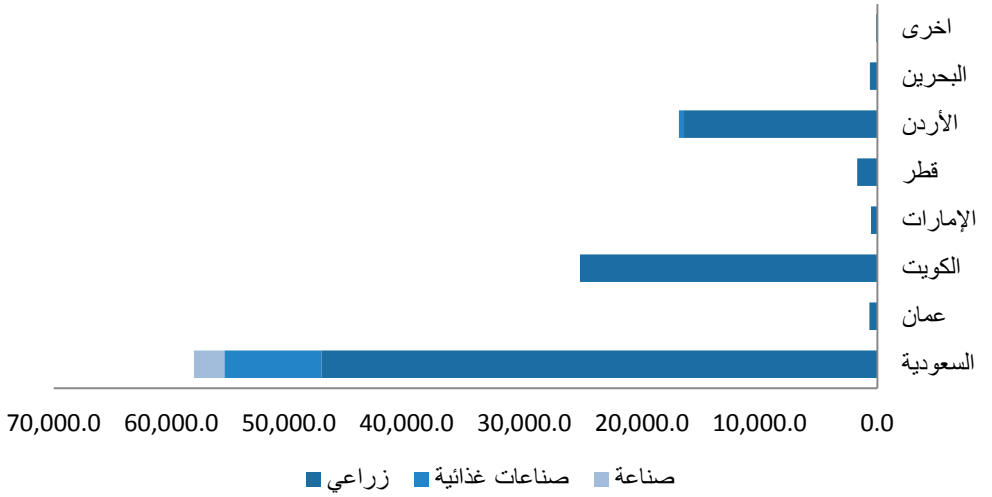

ونلاحظ من الإحصاءات أعلاه أن الكميات المصدرة الى المملكة العربية السعودية من المنتجات اللبنانية عبر البرنامج شكلت ٥٥،٩٤%، في حين جاءت الكويت في المركز الثاني بنسبة ٢٤،٣% والاردن في الثالث بنسبة ١٦،٢% وتوزعت باقي الصادرات على باقي دول مجلس التعاون الخليجي ٢,٨%.

أما من حيث المنتجات التي صدرت الى هذه الدول فقد صدر الى الكويت والإمارات والبحرين وقطر وعمان منتجات زراعية فقط أما السعودية والأردن فقد صدر لها منتجات متعددة يمكن للرسم البياني التالي توضيحها.

المنتجات التي صدرت الى السعودية والأردن

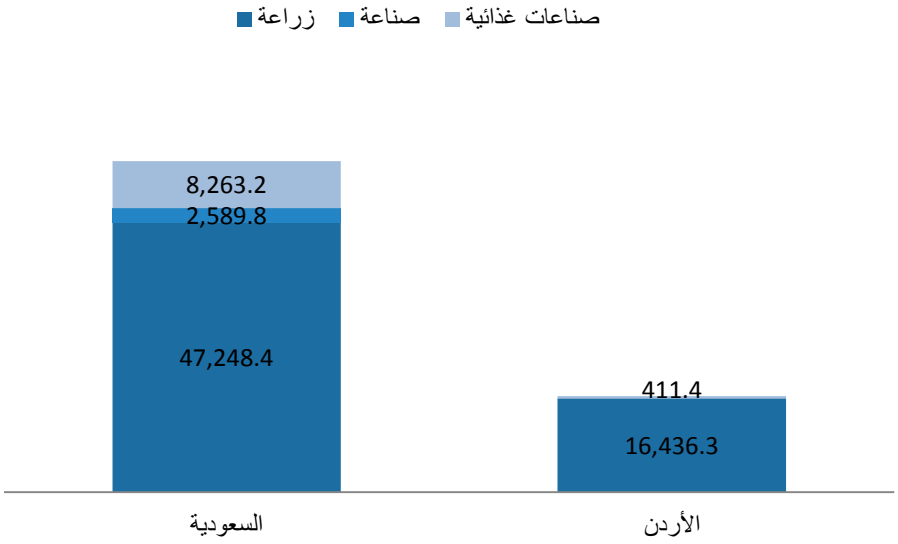

ويتبين لنا من الإحصاءات الشهرية للبرنامج أن الصادرات الزراعية التي شكلت النسبة الاكبر من الصادرات ضمن برنامج الجسر البحري للصادرات اللبنانية وبلغت ٩٢،٥% من إجمالي الصادرات ضمن البرنامج كانت الأكثر تقلبا وذلك نتيجة ارتباطها بالمواسم المختلفة للمنتجات لذا نجد أن شهري أيلول وتشرين الأول من العام ٢٠١٦ شهدا ارتفاع في الكميات المصدرة كون هذه الفترة هي فترة الذروة في تصدير المنتجات الزراعية.

من ناحية أخرى نجد أن الصادرات من الصناعات الغذائية ولمنتجات الصناعية كانت مستقرة ولم تشهد تقلبات حادة نتيجة عدم ارتباطها بمواسم معينة. ويمكن للجدول والرسم البياني التاليين توضيح الكميات المصدرة وفق الاشهر.

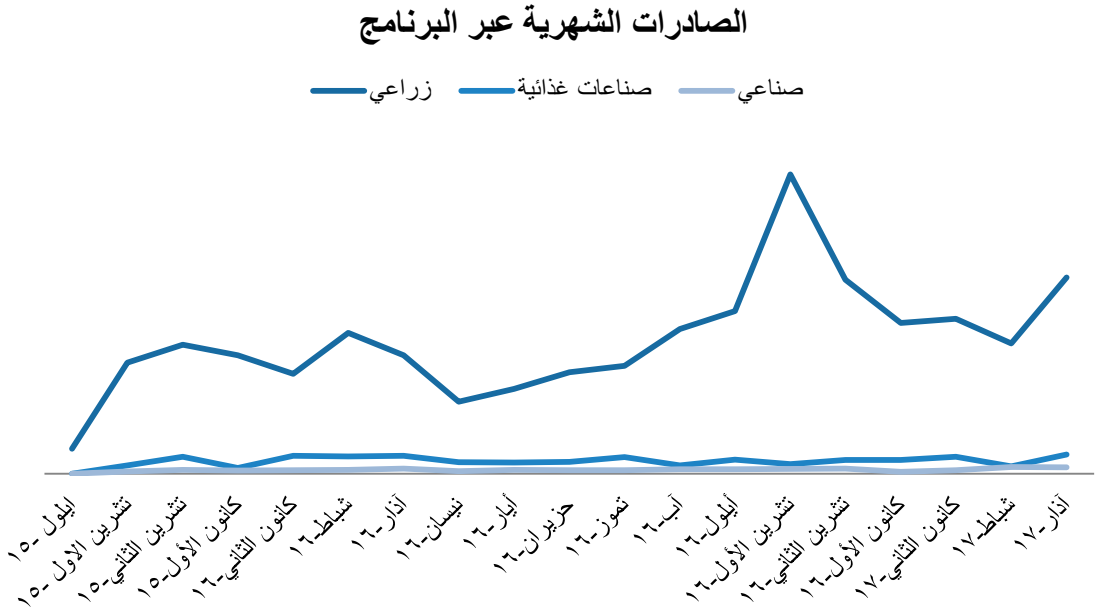

ب- **نتائج الصادرات الزراعية**

بلغت الصادرات الزراعية من الفواكه والخضار ضمن برنامج الجسر البحري للصادرات اللبنانية حوالي ٢٩,٥% من اجمالي الصادرات الزراعية اللبنانية المصدّرة إلى دول الخليج والأردن عبر برنامج تنمية الصادرات الزراعية اللبنانية بين ١٧ ايلول ٢٠١٥ و ٣١ كانون الأول ٢٠١٦. في حين لم تتجاوز الصادرات جوا نسبة ٤,٩% اما باقي الكميات المصدرة الى تلك الدول فقد تم تصديرها بحرا ولكن عبر استخدام الحاويات وهي غير مشمولة ضمن البرنامج.

وقد جاءت صادرات الحمضيات في المرتبة الأولى حيث شكلت نسبة ٣٧% من إجمالي الصادرات الزراعية يليه التفاح ١٧%. ويمكن للرسم البياني التالي توضيح الكميات المصدرة وتوزيعها وفق كل صنف.

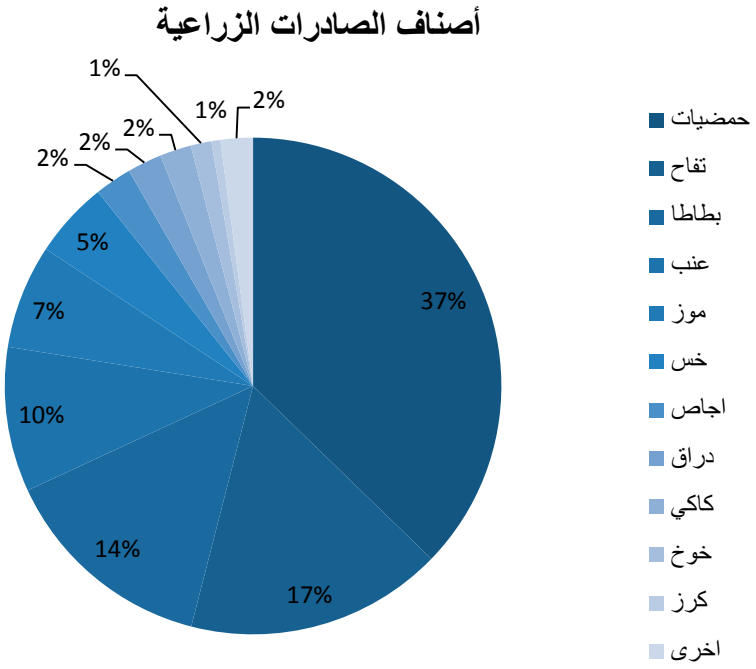

بلغت نسبة تراجع صادرات الفواكه والخضار المصدرة إلى دول الخليج بين تشرين الاول ٢٠١٥ وتشرين الأول ٢٠١٦، حوالي ٢٠% مقارنةً مع الفترة نفسها من ٢٠١٤-٢٠١٥. فقد اعتمد المصدرين الزراعيين على الخط البحري بعد اقفال المعابر البرية اذ شكل التصدير عبر استخدام وسائل النقل البحري ٩٥,١% حيث غطى برنامج الجسر البحري للصادرات اللبنانية جزء منه وجزء آخر تم عبر استخدام الحاويات.

ونشير هنا أن معبر التنف على الحدود السورية العراقية قد أقفل لاحقا بشهر آب مما اضطر المصدرين للمنتجات الزراعية الى تصدير منتجاتهم الى العراق عبر تركيا بإستخدام العبارات لكن البرنامج لم يشمل الدعم على العراق.

ج- نتائج صادرات الصناعات الغذائية

بلغ مجموع صادرات الصناعات الغذائية منذ انطلاق البرنامج ولغاية نهاية العام ٢٠١٦ حوالي /٧،٠٧٦/ طن مشكلة نسبة ٨,٦% من إجمالي الصادرات عبر البرنامج. كما شكلت نسبة ٧% من إجمالي صادرات الصناعات الغذائية الى دول لخليج والأردن خلال هذه الفترة.

وقد جاءت صادرات "معلبات الخضار والفواكه" في المرتبة الأولى حيث شكلت نسبة ٥٠% من إجمالي صادرات الصناعات الغذائية عبر البرنامج يليها صادرات "الشحوم والدهون والزيوت الحيوانية او النباتية" بنسبة ٤٠%. ويمكن للرسم البياني التالي توضيح الكميات المصدرة وتوزيعها وفق كل صنف.

أصناف صادرات الصناعات الغذائية

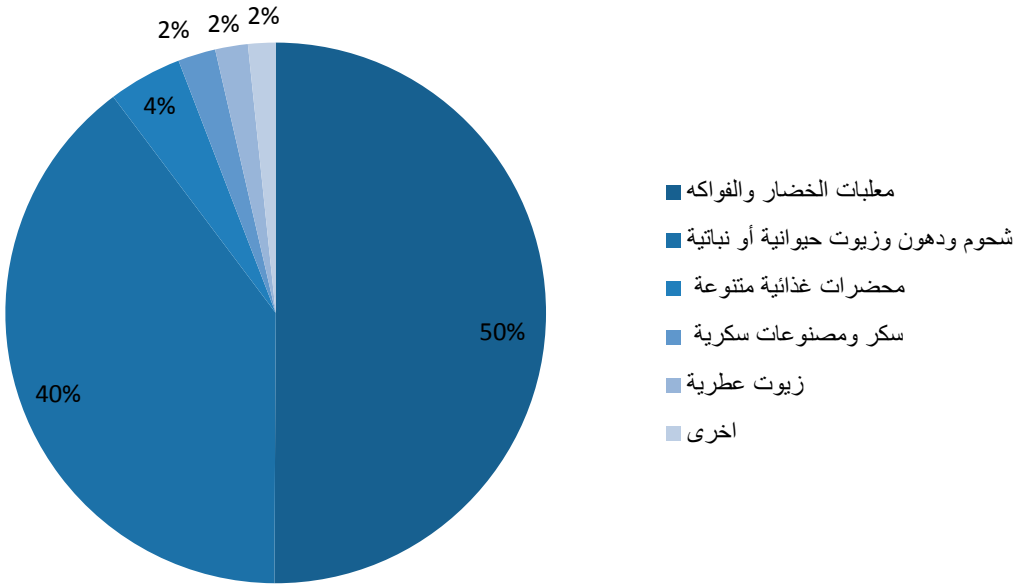

د- نتائج الصادرات الصناعية

في ما يتعلق بالصادرات الصناعية، فقد شكلت حوالي ٥% من اجمالي الصادرات عبر البرنامج ولم يتم تصدير سوى / ٢،٦٢١/ طن خلال الفترة الماضية من عمل البرنامج. وقد شكلت هذه الكمية نسبة ٧% من إجمالي الصادرات الصناعية الى دول لخليج والأردن خلال هذه الفترة. سجلت صادرات "الاحذية" النسبة الاكبر من الصادرات الصناعية مشكلةً ٣١% يليها صادرات "الالبسة" بنسبة ١٤%. ويمكن للرسم البياني التالي توضيح الكميات المصدرة وتوزيعها وفق كل صنف.

أصناف الصادرات الصناعية

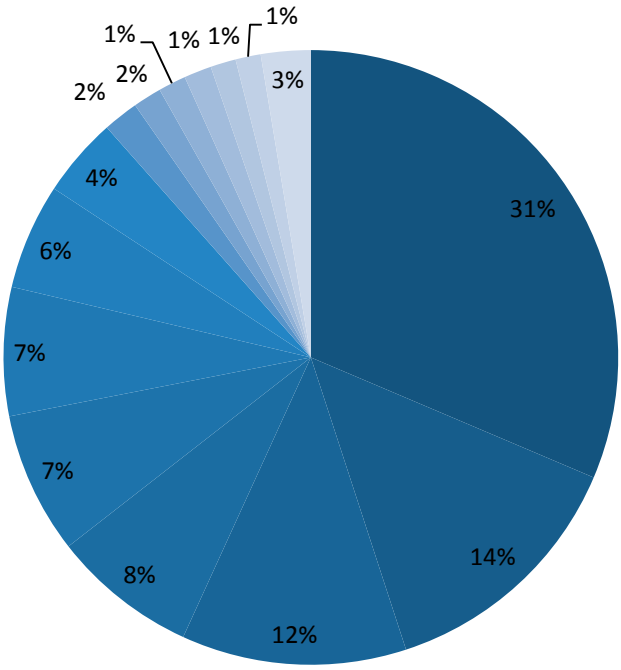

- أحذية وطماقات وأصناف مماثلة؛أجزاء هذه الأصناف
- ألبسة وتوابع ألبسة ، من غير المصنرات
- آلات وأجهزة ومعدات كهربائية وأجزاؤها؛ أجهزة تسجيل وإذاعة الصوت، أجهزة تسجيل وإذاعة الصوت
- منتجات دورالنشر والصحافة وغيرها من منتجات صناعة فن الرسم والخط؛ مخطوطات يدوية ومستنسخات وتصاميم
- أثاث؛ أثاث للطب والجراحة؛ أصناف للأسرة وما يماثلها؛ أجهزة إنارة غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر
- ورق وكرتون (ورق مقوى)؛ مصنوعات من عجائن السليلوز أو من ورق أو كرتون

III-السوق العراقي

لقد تأثرت الصادرات الى العراق سلبا منذ إندلاع الأحداث الأمنية في سوريا لكن التراجع الأكبر والأكثر حدة أصاب الصادرات الى العراق كان بعد إقفال معبر التنف على الحدود السورية العراقية. مما حدا بالعديد من المصدرين اللبنانيين الى تصدير منتجاتهم بإستخدام العبارات عبر تركيا، لكن قرار إنشاء برنامج الجسر البحري للصادرات اللبنانية لم يشمل العراق كون أن معبر التنف على الحدود السورية العراقية قد أقفل بعد اقرار المشروع والذي جاء لمعالجة مشكلة اقفال معبر نصيب بين الحدود السورية والاردنية في حينه.

فقد سجلت الصادرات الزراعية تراجعا بلغ ٨٦% بعد إقفال المعبر (الصادرات في العام ٢٠١٤ بلغت ٣٧،٢٢٥ طن مقابل ٥١٢٢ طن في العام ٢٠١٦). كما سجلت الصادرات الصناعية تراجعا بلغ ٥٥% (الصادرات في العام ٢٠١٤ بلغت ٨١،٩١٥ طن مقابل ٣٦،٩١٠ طن في العام ٢٠١٦). أما صادرات الصناعات الغذائية فقد سجلت تراجعا بلغ ٥٣% (الصادرات في العام ٢٠١٤ بلغت ٥٤،٠٤١ طن مقابل ٢٥،٦١٥ طن في العام ٢٠١٦).

الصادرات اللبنانية الى العراق ٢٠١٢-٢٠١٦

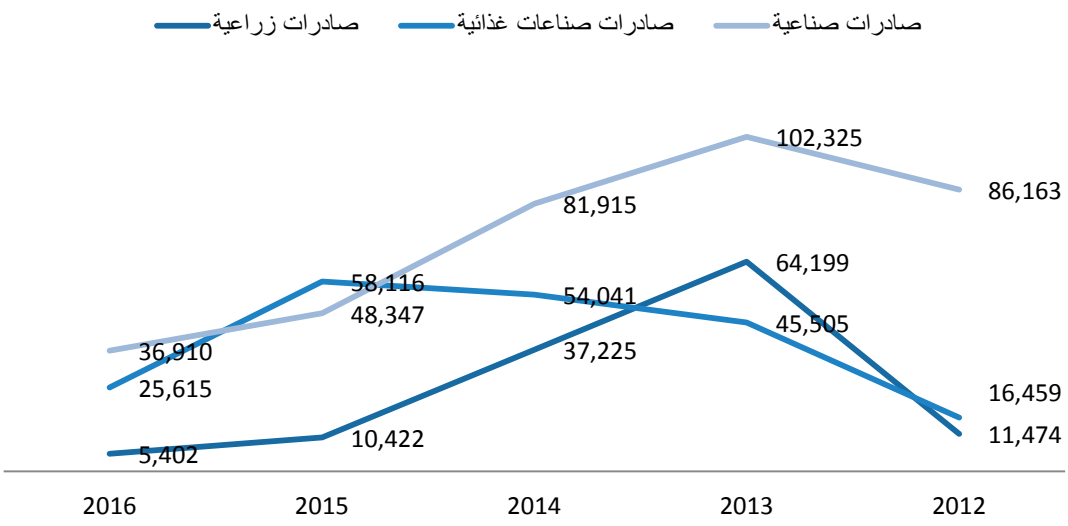

إن كلفة النقل حاليا الى العراق عبر تركيا تعتبر مرتفعة جدا ويمكن للجدول التالي توضيح مكونات هذه الكلفة.

مكونات كلفة النقل بالعبارة (د.أ.) / شاحنة	عبر تركيا
كلفة النقل داخل لبنان / شاحنة	450
كلفة العبارة / شاحنة	1000
اجار الشاحنة	4000
كلفة النقل الى بلد المقصد	1000
كلفة المعاملات في المرافئ اللبنانية	500
كلفة المعاملات في المرافئ في بلد المقصد	500
الكلفة الكلية	7450

إن دعم الشاحنات المصدرة للمنتجات اللبنانية عبر تركيا وبإستخدام العبارات يعتبر ضرورة في الوقت الحالي من اجل استعادة مكانة المنتجات اللبنانية في هذا السوق المهم من جهة وعملا بمبدأ المساواة مع دول الخليج والأردن بعد أن أقفل المعبر الرئيسي الى السوق العراقي. حيث يمكن دعم كلفة نقل الشاحنة بالعبارة بين لبنان وتركيا والمقدرة بـ١٠٠٠ $ لكل شاحنة.

IV-حركة النقل

أ- الشاحنات ووجهتها

بلغت حركة النقل المرتبطة بشحن المنتجات اللبنانية من خلال البرنامج /٤٥٥٥/ شحنة توزّعت على جنسيات مختلفة. وكانت حصة الشاحنات اللبنانية هي الأكبر إذ شكلت ٩٠% من مجمل الشاحنات التي استخدمت ضمن البرنامج. ويوضح الجدول التالي عدد الشاحنات التي استخدمت خلال فترة عمل البرنامج وكيفية توزعها حسب جنسيتها.

توزيع الشحنات حسب الجنسية شاحنة ٢٠١٥-٢٠١٧

لبنان	سوريا	السعودية	اخرى	المجموع
٤١٢٧	٢٦٩	١٢٣	٣٦	٤٥٥٥

توزيع الشاحنات وفق الجنسية ٢٠١٥-٢٠١٧

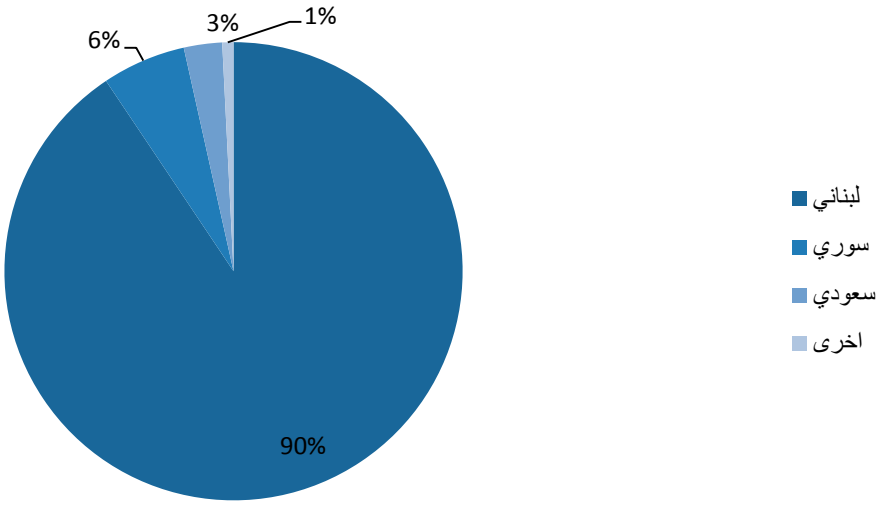

أما فيما خص الشاحنات المصدرة فقد تم تحميل ٨٩% من الشاحنات المدعومة بمنتجات زراعية بينما تم تحميل ٨،٤% بمنتجات الصناعات غذائية و٢،٥% بمنتجات صناعية. ويمكن للجدول التالي أن يوضح نسبة استخدام وسائل النقل في الصادرات اللبنانية خلال فترة عمل البرنامج منذ انطلاق برنامج الجسر البحري للصادرات اللبنانية M.LEB لغاية شهر آذار ٢٠١٧.

الشاحنات المصدرة وفق كل منتج لسنة ٢٠١٥-٢٠١٧(%)

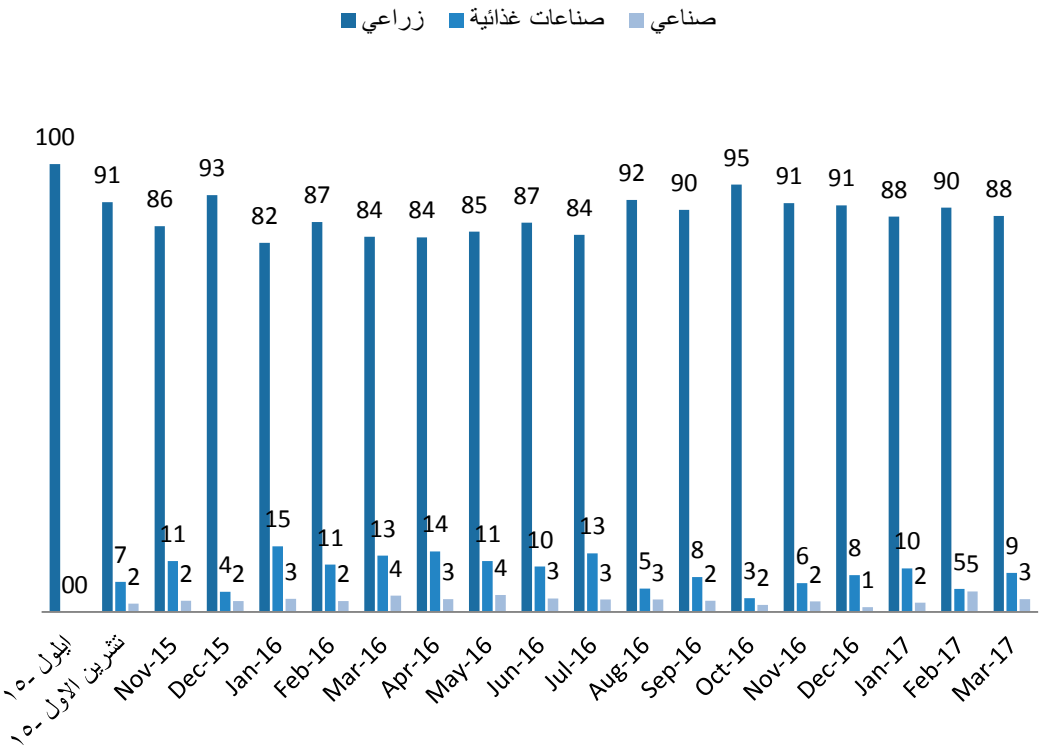

ب-الشاحنات المستخدمة

إن الشحنات التي استخدمت شاحنات لبنانية بلغت ٤٥٥٥ غير أن عدد الشاحنات اللبنانية التي عملت ضمن البرنامج خلال الفترة الممتدة من بداية عمل البرنامج ولغاية نهاية شهر اذار من العام ٢٠١٧ فقد بلغت ٨٢٨ شاحنة. بذلك فإن أسطول النقل البري اللبناني بمعظمه عمل ضمن البرنامج بمعدل قدره ٥,٥ شحنة في السنة لكل شاحنة خلال هذه المدة.

V-عدد المصدرين المنتسبين للبرنامج

بلغ عدد المصدّرين المنتسبين لبرنامج الجسر البحري للصادرات اللبنانية /٢٤١/ مصدرًا حيث إنتسب للبرنامج /٣٦/ مصدرا من المنتجين العاملين في الصناعة وصناعة المواد الغذائية والتجار بالإضافة الى المصدّرين الزراعيين المنتسبين الى برنامج تنمية الصادرات الزراعية اللبنانية والذي بلغ عددهم حوالى /٢٠٥/ مصدراً. في حين لم تتعدى نسبة المصدرين المنتسبين والناشطين في البرنامج ٣٠% من اجمالي المصدرين بعد ان لجأ العدد الاكبر من المصدرين الى استخدام الحاويات المبردة وذلك لكلفتها المنخفضة بالمقارنة مع كلفة العبارات البحرية. وقد توزع المصدرين المنتسبين الى ٤ فئات ويمكن للجدول والرسم البياني التاليين أن يوضحا عدد المنتسبين للبرنامج وتوزعهم.

عدد المنتسبين للبرنامج

الفئة	المصدرين المنتسبين	المصدرين الناشطين
المصدّرين الزراعيين	٢٠٥	٦٠
المصدّرين الصناعيين	١٨	٩
مصدّرين الصناعات الغذائية	١٢	٩
المصدّر التاجر	٦	٣
المجموع	٢٤١	٨١

نسبة المنتسبين للبرنامج

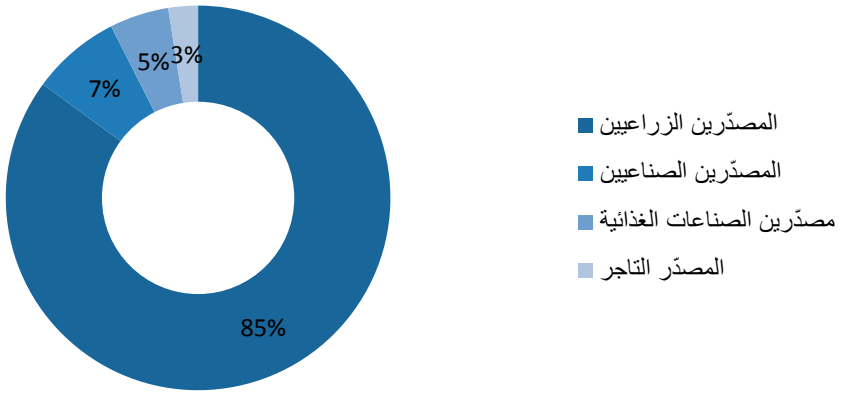

VI-موازنة البرنامج

أ- الموازنة الحالية

رصد للبرنامج مبلغ ٢١ مليار ليرة لبنانية كميزانية يتم العمل بها منذ إنطلاقة البرنامج ولغاية ٣١ آذار أو لغاية انتهاء المبلغ المذكور. وقد تم صرف مبلغ /١٥،٩٨٦،٨٨٦،٠٠٠/ل.ل. خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٥/٠٩/١٧ ولغاية ٢٠١٦/١٢/٣١ . وتتضمن هذه الكلفة كلفة الدعم للشاحنات وكلفة شركات المراقبة العاملة ضمن البرنامج

وقد تفاوتت الكلفة الشهرية للبرنامج نتيجة التقلبات في الكميات المصدرة والتي تعود الى تقلبات صادرات المنتجات الزراعية التي تتغير شهريا وفق المواسم والمحاصيل الزراعية. حيث نجد أن أعلى كلفة كانت في شهر تشرين الأول من العام ٢٠١٦ وهو شهر الذروة بالنسبة للصادرات الزراعية. ومن المتوقع أن يغطي المبلغ المتبقي في الميزانية والبالغ / ٥،٠١٣،١١٤،٠٠٠/ ل.ل. كلفة البرنامج للأشهر الثلاث المتبقية حيث بلغ المعدل الوسطي للكلفة الشهرية خلال العام ٢٠١٦ حوالي /١،١٥٠،٠٠٠،٠٠٠/ ل.ل. ويمكن للجدول التالي أن يوضح الكلفة الشهرية للبرنامج.

الكلفة الشهرية للبرنامج

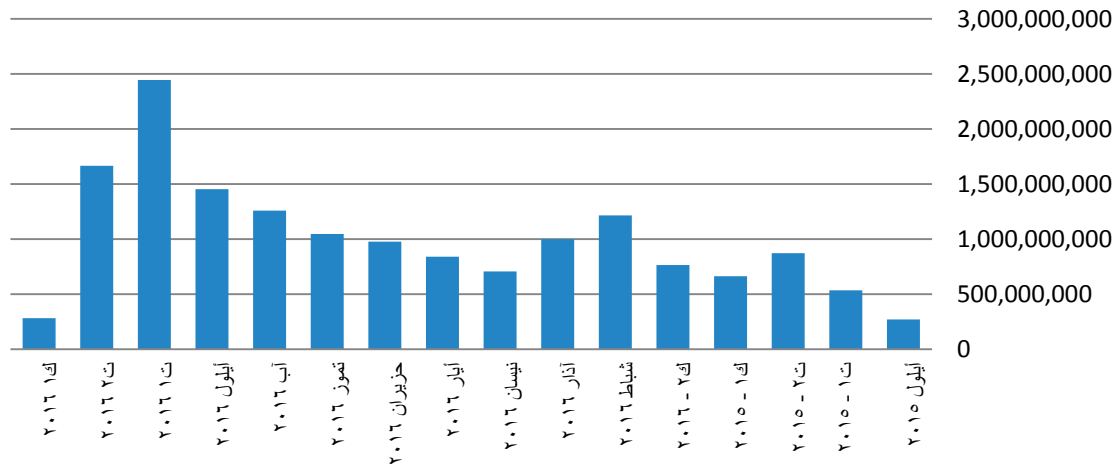

مع استقرار عمل البرنامج ونتيجة لزيادة التصاعدية للصادرات التي تحققت عبر الأشهر خلال الفترة المنصرمة فإنه من المتوقع أن تزيد الكميات المصدرة خلال العام القادم بنسبة ٢٠% بعد اعتياد المصدرون على استخدام وسائل النقل البحري وذلك شرط أن

يتسمر الواقع الحالي والمتمثل في اغلاق معبر نصيب على الحدود الأردنية –السورية وإغلاق معبر التنف على الحدود العراقية–السورية.

وبما أن الظروف التي أدت الى إنشاء البرنامج لم تنتفي بعد بل زادت تعقيدا من خلال إقفال معبر التنف على الحدود السورية العراقية فإن تمديد العمل في البرنامج يصبح ضرورة من أجل تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها.

ب–الموازنة المقترحة

إن تمديد العمل بالبرنامج لمدة عام من أول شهر نيسان ٢٠١٧ ولغاية نهاية شهر آذار من العام ٢٠١٨ تقدر كلفته بحوالي ١٧ مليار ل.ل. إذ أن المعدل الوسطي للكلفة الشهرية للبرنامج بلغت العام ٢٠١٦ حوالي ١,١٥ مليار ل.ل. وفي حال زادت الصادرات عبر البرنامج بنسبة ٢٠% فإن المعدل الوسطي الشهري لكلفة البرنامج تصبح حوالي ١,٤ مليار ل.ل. أي أن الموازنة المطلوبة للبرنامج لمدة عام إضافي وفق شروطه الحالية (الدول المستهدفة وكلفة الدعم) تقدر بحوالي ١٧ مليار ل.ل.

في حال شمل البرنامج دعم الصادرات الى العراق عبر تركيا فإن هناك كلفة إضافية سوف تترتب على البرنامج تقدر بحوالي ٣,٨ ل.ل. بذلك فإن الموازنة المقدرة للبرنامج لمدة عام تصبح حوالي ٢١ مليار ل.ل. من ضمنها كلفة أتعاب شركات المراقبة.

الكلفة الشهرية المتوقعة للبرنامج ٢٠١٧-٢٠١٨

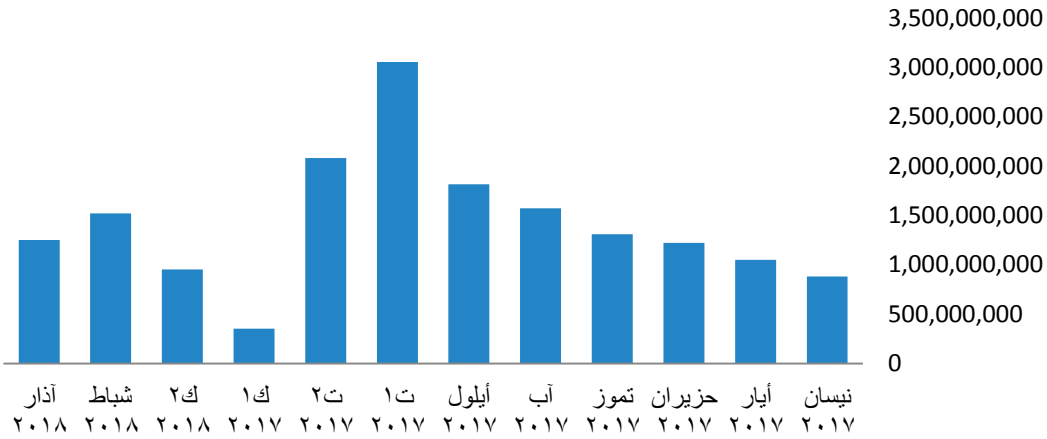

VII-خلاصة

لقد تبين من النتائج الواردة في هذه التقرير أن إقفال معبر نصيب على الحدود السورية-الأردنية ومن بعده إقفال معبر التنف على الحدود السورية-العراقية كان له اثر سلبي كبير على حركة الصادرات اللبنانية الى دول مجلس التعاون الخليجي والمملكة الأردنية الهاشمية ودولة العراق. وإن استطاع البرنامج أن يحقق نتائج إيجابية والحد من التراجع الذي حصل في الأسواق المستهدفة غير أنه لم يتمكن أن من غلق الفجوة بكاملها.

إن عدم تغير الواقع والأسباب التي أدت الى إنشاء هذا البرنامج يدعو الى تجديد العمل به لمدة عام إضافي أو الى حين انتفاء الأسباب التي قام من أجلها. كما أن إقفال معبر التنف على الحدود العراقية السورية وعدم القدرة على التصدير السوق العراقي الا عبر تركيا بكلفة مرتفعة يحتم أن يشمل تجديد العمل بالبرنامج السوق العراقي وتحديد احد الموانئ التركية لتنضم الى مرفأي ضبا والعقبة. لكن يبقى التحدي الأساسي امام البرنامج هو استقطاب عدد اكبر من شركات الشحن البحري لزيادة عامل المنافسة مما يؤدي الى تخفيض الأسعار لكن ذلك من الصعب حدوثه إلا في حال تم التمديد عمل البرنامج لفترة طويلة او ضمان حد ادنى من عدد الشاحنات التي تستخدم هذه العبارات يوميا مما يخفض الكلفة على شركات الشحن ومن ثم ينعكس على تخفيض في اسعار النقل.

برج العازرية، الطابق الرابع، شارع الأمير بشير، رياض الصلح • ص.ب. ١١٣-٧٢٥١ بيروت - لبنان
هاتف: ٩٦١١ ٩٨٣٣٠٦/٧/٨+ • فاكس: ٩٦١١ ٩٨٣٣٠٢/٣+ • export@idal.com.lb • invest@idal.com.lb
www.investinlebanon.gov.lb